منتدى الاستراتيجيات الأردني
JORDAN STRATEGY FORUM

الدين العام في الأردن

هل تمكنت الحكومة من السيطرة على الدين العام؟

أيلول ٢٠١٩

#ملخص_سياسات

/JordanStrategyForumJSF @JSFJordan

ملخص سياسات: هل تمكنت الحكومة من السيطرة على الدين العام؟

يعتبر الدين العام من أهم العوامل المؤثرة على سياسات الحكومة الاقتصادية، وتعتبر معالجة مسألة تراكم ونمو الدين العام من أهم التحديات التي يتوجب على الأردن التعامل معها بما يساهم في الحفاظ على استقرار بيئة الاقتصاد الكلي تمهيداً لاتباع سياسات تنموية تحقق العديد من التوازنات المطلوبة.

وصل إجمالي الدين العام الأردني في نهاية شهر حزيران 2019 إلى 29.5 مليار دينار بحسب بيانات البنك المركزي، إذ ارتفع بمقدار 1.2 مليار خلال الست أشهر الأولى من العام الحالي وبنسبة 4.2% عما كان عليه في نهاية العام 2018. وتعتبر نسبة الزيادة في الدين العام خلال الستة شهور الأولى من العام الحالي مرتفعة نسبياً إذا ما قورنت بنسبة الزيادة السنوية في الدين العام خلال السنوات السابقة، حيث أن هذه النسبة تكاد تقارب نسب النمو السنوي في الدين العام خلال الثلاثة أعوام الأخيرة (2016، 2017، 2018) (الشكل 1). ورغم اتخاذ معدلات الزيادة في الدين العام منحى تنازلي منذ العام 2012 إلا انها كانت على الدوام أعلى من معدلات النمو الاقتصادي، كما أنها عادت للارتفاع خلال النصف الأول من العام 2019.

الشكل 1: نسبة النمو السنوي في الدين العام والناتج المحلي الاجمالي

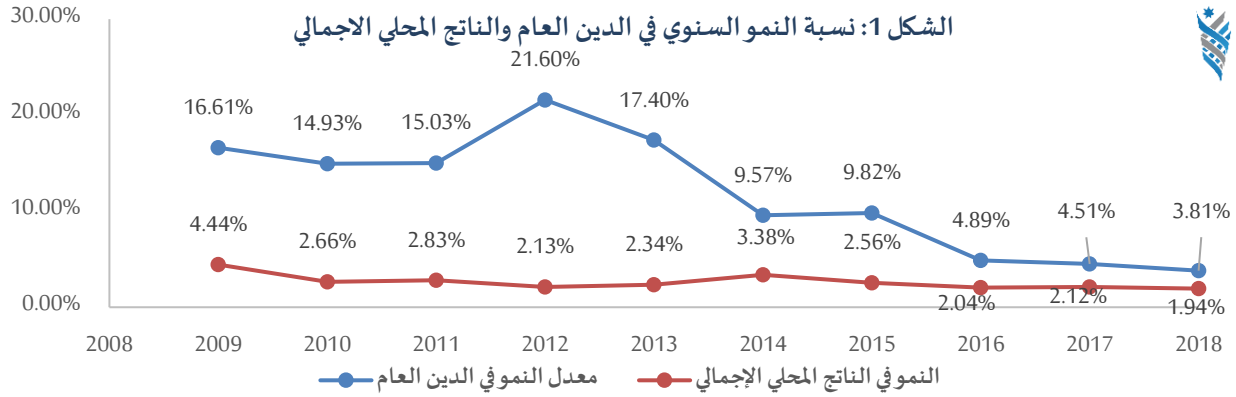

*المصدر: بيانات البنك المركزي وبيانات منتدى الاستراتيجيات الأردني

وقد كان السبب الرئيسي للزيادة في الدين العام خلال الست أشهر الأولى هو التراجع في الإيرادات المحلية والذي نجم عنه ارتفاع في الدين العام لا سيما الداخلي منه؛ إذ ارتفع الدين العام الداخلي خلال الست شهور الأولى من العام الحالي بمقدار 893.4مليون دينار، فيما ارتفع الدين العام الخارجي بمقدار 316.8 مليون دينار (الجدول 1).

الشهر/السنة	حجم الدين العام الداخلي	حجم الدين العام الخارجي	حجم التغير في الدين العام الداخلي	حجم التغير في الدين العام الخارجي
كانون الثاني/2019	16475	12056.9	254.3	30.6-
شباط/2019	16540.6	12073.9	65.6	17
اذار/2019	16837.8	12076.7	297.2	2.8
نيسان/2019	16938.6	12017.9	100.8	58.8-
أيار/2019	17055.2	12209	116.6	191.1
حزيران/2019	17114.1	12404.3	58.9	195.3
المجموع	**29518.4**		**893.4**	**316.8**

ومما يجدر الإشارة إليه، أنه وفي ظل الزيادة التي حققها الدين العام (1.2 مليار دينار) في النصف الأول من العام 2019، ومع افتراض ثباته عند 29.5 مليار دينار بدون أي زيادات أخرى حتى نهاية العام الحالي، فإنه من المتوقع بأنه وفي حال نمو الاقتصاد الأردني بنسبة 2% في نهاية العام، فسوف تصل نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي نهاية العام 2019 إلى 96.5% مقارنة بـ 94.4% في نهاية العام 2018(الشكل 2).

الشكل 2: نسبة الدين إلى الناتج المحلي الاجمالي (2010-2018) و2019 تقديري

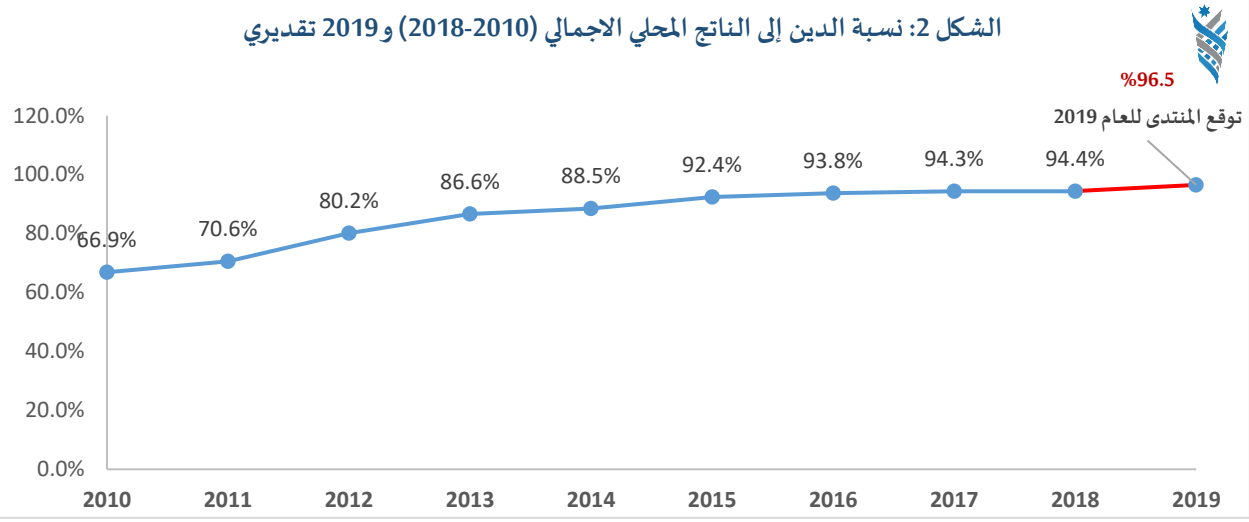

*المصدر: بيانات البنك المركزي وبيانات منتدى الاستراتيجيات الأردني

الخلاصة:

بناءً على ما ورد أعلاه، وفي ظل ارتفاع الدين العام وتوقع وصول نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في نهاية العام الحالي إلى 96.5%، فإن هذا قد يؤدي إلى تراجع التصنيف الائتماني للأردن في نهاية العام وبالتالي زيادة صعوبة الاستدانة الخارجية للأردن وارتفاع تكلفتها. وهذا يرتب على الحكومة ضرورة التركيز على إدارة الدين العام من خلال ضبط الهدر في المالية العامة وإيجاد طرق لرفع كفاءة التحصيل الضريبي، ويجب أن يتم هذا بالتوازي مع إجراءات لتحفيز النمو الاقتصادي للسيطرة على نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي وهذا يتم من خلال برنامج واضح لتنفيذ مشاريع يمكن تمويلها من قبل القطاع الخاص وبرامج من شأنها تعبئة المدخرات المحلية لغايات الاستثمار.

منتدى الاستراتيجيات الأردني
JORDAN STRATEGY FORUM

هاتف: ٦٤٧٦ ٦٥٦٦ ٦٢٩+ فاكس: ٦٣٧٦ ٦٥٦٦ ٦٢٩+
www.jsf.org info@jsf.org
@JSFJordan /JordanStrategyForumJSF